

الخلافة

[464] يقتل مؤمن بكافر (1). إلا أن المحارب بنحتم عليه القتل لكونه محارباً، ألا ترى أنه لو عفى الولي عنه لوجب قتله، فلا يمتنع على هذا أن يجب قتله، وإن كان قتل ولده أو ذمياً لكونه محارباً. مسألة 7: قد قلنا أن المحارب إذا أخذ المال قطع، ولا يجب قطعه حتى يأخذ نصاباً يجب فيه القطع في السرقة. وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وعليه عامة أصحابه. وقال بعضهم: يقطع في قليل المال وكثيره (2)، وهو قوي أيضاً، لأن الأخبار وردت أنه إذا أخذ المال وجب قطعه (3)، ولم يقيدوا، فوجب حملها على عمومها. دليلنا: أن ما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع به، وما قالوه ليس عليه دليل. وأيضاً قوله عليه السلام: القطع في ربع دينار (4). مسألة 8: حكم قطاع الطريق في البلد والبادية سواء، مثل أن يحاصروا _____ 181 وفيه: " لا يقتل الوالد بالولد ". (1) المصنف لعبد الرزاق 10: 99 حديث 18507، ومسند الشافعي 2: 104، ومجمع الزوائد 6: 292، وشرح معاني الآثار 3: 192، ومسند أحمد بن حنبل 2: 180 و 194 و 215، والمستدرک على الصحيحين 2: 141 و 4: 275، ونصب الراية 4: 334 و 335، وفتح الباري 12: 204. (2) الام 6: 152، ومختصر المزني: 265، والسراج الوهاج: 532، ومغني المحتاج 4: 181، والوجيز 2: 179، والمجموع 20: 104، وكفاية الاخير 2: 119، والمغني لابن قدامة 10: 307، والشرح الكبير 10: 307، وحلية العلماء 8: 82 و 83، وأحكام القرآن لابن العربي 2: 598، والجامع لأحكام القرآن 6: 153 - 154، والبحر الزخار 6: 199. (3) الكافي 7: 246، حديث 8 و 11، والفقيه 4: 47 حديث 165، والتهذيب 10: 131 حديث 523 و 525 و 526، والاستبصار 4: 256 حديث 969. (4) الموطأ 2: 832 حديث 24، وشرح معاني الآثار 3: 165، والسنن الكبرى 8: 254، ومسند الشافعي 2: 83.